العرب
الجمعة 2020/02/21
السنة 42 العدد 11624

مقاطعة البضائع الإيرانية تقلّص فاتورة الواردات العراقية

طهران تقرّ بتراجع صادراتها إلى محافظات الوسط والجنوب

أكدت تقارير رسمية أن واردات العراق تراجعت بنحو 40 في المئة بسبب حملات مقاطعة السلع الأجنبية وخاصة الإيرانية وتشجيع المنتج المحلي، الذي يشهد إقبالا غير مسبوق منذ بدء الاحتجاجات ضد الطبقة السياسية الموالية لإيران في أكتوبر الماضي.

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

بغداد - كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي عن تسجيل انخفاض حاد لواردات السلع والبضائع منذ انطلاق الاحتجاجات ضد الطبقة السياسية الموالية لإيران في أكتوبر الماضي.

وأرجعت أوساط اقتصادية السبب الرئيسي في التراجع إلى مقاطعة البضائع الإيرانية، وهو ما أكدته بيانات إيرانية أظهرت تراجع الصادرات إلى العراق في يناير بنسبة 80 في المئة مقارنة بما كانت عليه حتى نهاية سبتمبر الماضي.

وأكدت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية أن قيمة واردات العراق تراجعت بنسبة 40 في المئة في الأشهر القليلة الماضية بسبب تراجع الواردات من دول الجوار.

ويتزامن ذلك مع نمو غير مسبوق في الإنتاج المحلي في القطاعات الزراعية والصناعية، في ظل تشجيع كبير من المستهلكين ومقاطعة واسعة للسلع والمحاصيل المستوردة من إيران.

> **40**
> في المئة نسبة تراجع قيمة الواردات مقارنة بما قبل الاحتجاجات بحسب البرلمان

وقال عضو اللجنة سعد الخزعلي في تصريحات للصحافيين إن "العراق كان يستورد بضائع بنسبة 99 في المئة من دول الجوار... لكن تلك النسبة بدأت تنخفض تدريجيا خلال الأشهر الماضية" في إشارة إلى السلع الإيرانية والتركية، التي كانت تهيمن على السوق العراقية.

وأضاف أن قيمة الاستيراد تراجعت خلال الأشهر الماضية بنسبة 40 في المئة وأن "محافظات الوسط والجنوب بدأت تعتمد بشكل كلي على المنتوج المحلي لاسيما المحاصيل الزراعية".

وأشار الخزعلي إلى أن "جهات سياسية كانت تقف عائقا أمام المنتوج المحلي لأسباب تتعلق بالهيئات الاقتصادية التي تمتلكها تلك الأحزاب".

وأقرت غرفة التجارة الإيرانية العراقية المشتركة، نهاية الشهر الماضي، بتراجع صادرات إيران إلى المحافظات الجنوبية في العراق، بسبب موجة الاحتجاجات المتواصلة وعزوف المستهلكين عن شراء السلع والمحاصيل الإيرانية.

ونسبت وكالة أنباء فارس نيوز إلى رئيس الغرفة يحيى آل إسحاق قوله إن صادرات بلاده إلى العراق انخفضت بشكل حاد، لكنها تواصل التدفق إلى إقليم كردستان العراق.

وتنشر في مواقع التواصل الاجتماعي العراقية دعوات واسعة لمقاطعة البضائع الإيرانية مثل هاشتاغ "خليها_تخيس"، أي دعوها تتلف، إضافة على أعداد كبيرة من تسجيلات الفيديو في المتاجر على السلع الإيرانية دون أن يقبل عليها أحد.

وقال أحد النشطاء لـ"العرب" إن من يجرؤ على شراء منتجات إيرانية لا بد له من إخفائها خشية افتضاح أمره بسبب السخط الشعبي الواسع.

في المقابل تنتشر دعوات تشجيع المنتجات المحلية وتسجيلات التفاخر باقتنائها، حتى لو كانت مرتفعة السعر أحيانا مقارنة بالسلع المستوردة. ويتناقل النشطاء أخبار وأنواع السلع التي تنتجها شركات عراقية ناشئة بغرض الترويج لها ودعوة العراقيين إلى اقتنائها.

ويصل حماس بعض المنشورات إلى اتهام من يشتري البضائع الإيرانية بالخيانة وتكريس النفوذ الإيراني، الذي دمر العراق على حد تعبير تلك المنشورات.

ولم تقف المقاطعة الشعبية عند السلع الإيرانية بل امتدت إلى عزوف عن المنتجات التركية وجميع المنتجات الأجنبية ولو بدرجة أقل، بسبب الحماس الشديد لتشجيع المنتج المحلي.

وتكشف صور وتسجيلات فيديو في مواقع التواصل الاجتماعي عن محاولات تمويه المنتجات الإيرانية بتغليفها من جديد لإظهارها على أنها منتجات عراقية.

ويشهد العراق فورة غير مسبوقة في إنتاج المحاصيل الزراعية بعد موسمي أمطار غزيرة أدت إلى رفع جميع القيود لتتضاعف المساحات المزروعة، ما أدى لإنعاش أوضاع المزارعين.

كما استفاد القطاع الزراعي من إجراءات اتخذتها الحكومة بعد سنوات من الإهمال، بتوسيع الدعم واعتماد أنواع جديدة من بذور المحاصيل، كالقمح والشعير والأرز، بعد إخضاعها لاختبارات في معامل متخصصة في سويسرا، ما أسهم في تحسين جودة المنتجات بدرجة كبيرة.

وقد تمكن العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل مثل القمح لأول مرة منذ عقود. وامتد ذلك إلى عدد كبير من المحاصيل والخضروات، وشجع ذلك الحكومة على إيقاف استيرادها من الدول المجاورة وخاصة إيران وتركيا.

وفرضت الحكومة حظرا على استيراد نحو 16 منتجا زراعيا من الخارج، إضافة إلى البيض ولحوم الدواجن، وغم انتشار انتهاكات للحظر بسبب الفساد وهيمنة الميليشيات على معظم المنافذ الحدودية مع إيران.

حملة لإقصاء المنتجات الإيرانية

سعد الخزعلي
محافظات الوسط والجنوب بدأت تعتمد كليا على المنتج المحلي

وتقول مصادر مطلعة إن إيران وتركيا تمارسان ضغوطا هائلة على أعلى المستويات في العراق، لإجبار الحكومة على رفع الحظر على استيراد المنتجات الزراعية، لكن محللين يشيرون إلى تراجع إقبال التجار عليها بسبب المقاطعة الشعبية.

ودفعت المقاطعة شركات إيرانية وتركية إلى تغيير خططها، الاستثمارية من خلال إنشاء مصانع داخل العراق، للمنافسة على أسواقه وتعويض تراجع الصادرات عبر الحدود.

أردوغان يدخل تركيا القائمة السوداء للملاذات الضريبية

حسين صفا جافدار أوغلو
كاتب في أحوال تركية

باتت تركيا ضمن قائمة الاتحاد الأوروبي الرمادية للملاذات الضريبية غير المتعاونة لأول مرة منذ عام 2017، وهو وضع يقوض مصداقيتها في الشفافية المالية.

بحلول نهاية العام الماضي، كان ينبغي أن تتخذ تركيا خطوتين إضافيتين لتجنب إدراجها في القائمة السوداء، تتعلق الأولى بتنفيذ التبادل التلقائي للمعلومات، أما الخطوة الثانية فهي أن تصبح عضوا في المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتصنيف كاف.

ورغم أن تركيا لم تف بهذه المتطلبات بالكامل، فقد مُنحت بعض الوقت للوفاء بالتزاماتها، وفقاً لوثيقة صادرة من الاتحاد الأوروبي يوم الثلاثاء. ويتم تصنيف تركيا على أنها "ممتثلة جزئيا" عندما يتعلق الأمر بالحصول على تصنيف من خلال المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي آلية مراجعة تقييم امتثال السلطات القضائية للمعايير الدولية للشفافية.

ومن بين 119 ولاية قضائية راجعتها المنظمة، تم تصنيف 4 فقط، من بينها تركيا، على أنها غير ممتثلة أو ممتثلة جزئياً. والدول الأخرى التي عددها 115 إما ممتثلة مؤقتا إلى حد كبير أو ممتثلة.

يعتمد تصنيف تركيا على الجولة الأولى من المراجعات، ومن المقرر إجراء جولة ثانية هذا العام. ويجب أن تحصل على تصنيف ممتثلة مؤقتا إلى حد كبير في هذه الجولة لتجنب إدراجها على القائمة السوداء للاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بتنفيذ التبادل التلقائي للمعلومات، وهو معيار إعداد التقارير للحسابات المصرفية بين السلطات الضريبية، فإن الوضع أكثر غموضا. وبينما أكملت تركيا الاستعدادات الفنية اللازمة، فقد تقاعست عن بدء تبادل المعلومات بشكل فعال مع الدول الأعضاء في الاتحاد.

ووفقا لشروط الاستراتيجية المعلنة مسبقاً بشأن الملاذات الضريبية، كان يتعين على الاتحاد الأوروبي إدراج تركيا على القائمة السوداء في بداية هذا العام. ومع ذلك، مدد المهلة النهائية لتلبية متطلبات الشفافية الضريبية في محاولة لتجنب خلاف سياسي آخر مع الحكومة أو إضعاف مصداقيتها في مكافحة التهرب الضريبي.

ومع أن تركيا بدأت في تنفيذ التبادل التلقائي للمعلومات في 2018، لكنها لم تبدأ فعلياً في تبادل المعلومات بحلول نهاية العام الماضي، وهو الموعد النهائي الذي حدده الاتحاد الأوروبي.

تركيا قامت بتبادل المعلومات مرة واحدة في 2018 ومرتين في 2019. لكن الأشهر الـ11 من العام الماضي، أكملت الولايات القضائية الأخرى وعددها 93 ولاية 6098 تبادلا للمعلومات، والتي تضمنت معلومات مفصلة عن الحسابات المالية الموجودة في الولايات القضائية المرسلة إلى السلطات القضائية الشريكة.

لقد خففت أنقرة عن قصد إطارها فيما يتعلق بالشفافية المالية في السنوات الأخيرة. وبذلت محاولات متكررة لإعادة الأصول ورفع القيود عن تحويلات رأس المال إلى الداخل في إطار خطة الإنقاذ المالي لمساعدة اقتصادها الذي يعاني من ظروف مالية صعبة خلال فترة الركود الاقتصادي الحاد والمستمر. وقد يعزى إحجام تركيا عن التنفيذ الكامل للتبادل التلقائي للمعلومات جزئياً إلى هذا الهدف.

يمكن للأتراك الحصول على حصانة من تحقيقات التخلف عن سداد الأعباء الضريبية عن طريق دفع ضريبة بنسبة 1 في المئة على الأصول الأجنبية المعادة. وبعد 2020، عندما ينتهي هذا البرنامج، قد يتوقع المرء أن تشارك تركيا بنشاط أكبر في التبادل التلقائي للمعلومات. ولكن تم تمديد البرنامج لمدة ستة أشهر أخرى، مما يزيد من المخاوف بشأن امتثال تركيا.

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بالامتثال وهي التأثير المحتمل على المواطنين الأتراك الذين يتلقون مزايا الضمان الاجتماعي في أوروبا. ففي حالة اكتشاف السلطات الأوروبية للأصول غير المبلغ عنها والموجودة في تركيا، قد يواجه الأتراك الذين يتلقون مزايا في أوروبا مطالبات بإعادة الأموال بأثر رجعي.

> **أنقرة خففت القيود المتعلقة بالشفافية المالية في السنوات الأخيرة وتحاول تسهيل التحويلات المشبوهة لتخفيف الأزمة الاقتصادية الخانقة**

وقد شجعت وسائل الإعلام الموالية للحكومة التركية المواطنين المقيمين في أوروبا على إخفاء أصولهم بما يتماشى مع قانون حماية البيانات الشخصية التركي الذي صدر في عام 2016.

لتركيا البنية التحتية القانونية والتقنية اللازمة لبدء التبادل التلقائي للمعلومات. ولكن رغم مواجهة خطر إدراجها على القائمة السوداء للاتحاد، إلا أنها تعطي أولوية منخفضة للإدارة المالية والشفافية المالية وتبادل المعلومات من أجل حماية المواطنين الذين يحصلون بشكل غير قانوني على مزايا الرعاية الاجتماعية وتنفيذ برنامج إعادة الأصول التي من شأنها توفير الإنقاذ المالي المؤقت لاقتصادها المتعثر.

واستبعدت سويسرا في الآونة الأخيرة تركيا من توسيع برنامجها الخاص للتبادل التلقائي للمعلومات. ففي ديسمبر الماضي، أعلن البرلمان السويسري عن إطار لتنفيذ هذا الإجراء مع بعض الدول الإضافية لعامي 2020 و2021.

كان قرار استبعاد تركيا سياسيا، إذ أكد برلمانيون سويسريون أنها ابتعدت عن القيم الديمقراطية وأن هجومها العسكري في سوريا ينتهك القانون الدولي. وقال أحد أعضاء البرلمان إن بدء التبادل التلقائي للمعلومات مع تركيا سيبعث رسالة خاطئة مفادها أن سويسرا توافق على الوضع السياسي في البلاد.

أدوية سامراء تسعى لمضاعفة مبيعاتها

بغداد - كشفت الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في مدينة سامراء العراقية عن خطط لمضاعفة إنتاجها ومبيعاتها خلال العام الحالي، في ظل تزايد الإقبال عليها بسبب نقص الأدوية في البلاد منذ عام 2003. وقال المدير العام للشركة عبدالحميد السالم في بيان إن "الشركة اتخذت إجراءاتها لمعالجة ضعف تسويق منتجاتها خلال الفترات الماضية عن طريق تطوير أساليب التعبئة والتغليف إضافة إلى توسيع الترويج لمنتجاتها".

وأضاف أن الشركة أبرمت اتفاقية مع إحدى الشركات التركية في مجال تصميم العبوات الكارتونية التي سيتم استخدامها في تغليف الأدوية والمستحضرات الطبية المنتجة لدى الشركة حيث تم طبع العبوات الجديدة والمباشرة بعملية تغليف المنتجات التقليدية أو النمطية".

وأوضح أن الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية بصدد إنتاج أكثر من 20 مستحضرا طبيا جديدا خلال الشهرين المقبلين.

وأضاف أن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الأدوية الطبية الخاصة بمعالجة أمراض الضغط والحساسية والأمراض المزمنة والقولون والمفاصل، إضافة إلى المراهم والمستحضرات الطبية إلى أكثر من 50 مطلع شهر يوليو المقبل.

وذكر أن تلك الأدوية والمستحضرات الطبية تم تطويرها في مختبرات البحث الخاصة بالشركة وسيتم طرحها في الأسواق بتصاميم جديدة حال اكتمال مستلزمات إنتاجها.

وأشار السالم إلى أن "الشركة أبرمت عقودا مع شركتين للترويج للمستحضرات الجديدة والعمل بطرق التسويق الحديثة من خلال مندوبي المبيعات لإيصال أدوية سامراء إلى كل بيت عراقي".

وكشف أن الشركة تعتزم عقد مؤتمرات للترويج لأدوية سامراء في بغداد والبصرة وأربيل وأنها تتطلع إلى أن تصل قيمة مبيعاتها من الأدوية للقطاع الخاص خلال العام الحالي إلى 39 مليار دينار مقارنة بنحو 19 مليار دينار خلال عام 2019.

وكانت الشركة، التي تأسست عام 1965 من أبرز رموز الصناعة العراقية وكانت معظم منتجاتها تغطي حاجة العراق ويذهب بعضها إلى التصدير، لكنها تعرضت لقيود على إنتاج بعض الأدوية بسبب الحصار الدولي في عام 1991 ثم عانت من الإهمال الشديد منذ عام 2003.

عودة الحياة لصناعة الأدوية العراقية

تحت مجهر المراقبة